الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

Distr.
GENERAL

A/9702
7 August 1974

ARABIC
ORIGINAL: RUSSIAN/ENGLISH

الدورة التاسعة والعشرون

طلب ادراج بند اضافي في جدول أعمال الدورة التاسعة والعشرين

حظر الأعمال الرامية الى التأثير في البيئة والمناخ للأغراض العسكرية وغيرها من الأغراض التي تتنافى مع صيانة الأمن الدولي ورفاهية الانسان وصحته

رسالة مؤرخة في ٧ آب/اغسطس ١٩٧٤ من وزير خارجية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الى الأمين العام

تقترح الحكومة السوفياتية ادراج البند التالي في جدول أعمال الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة، باعتباره مسألة هامة عاجلة: " حظر التدابير التي تؤثر على البيئة والمناخ للأغراض العسكرية وغيرها من الأغراض التي تتنافى مع صيانة الأمن الدولي ورفاهية الانسان وصحته" .

ان الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة تفتتح أعمالها في وقت يتحقق فيه على الصعيد الدولي، بفضل جهود كافة القوى التقدمية والمحبة للسلم، تقدم كبير نحو تحسين المناخ السياسي، وتلقى سياسة الانفراج فيه تأييدا آخذا في الازدياد . وفي ممارسة العلاقات الدولية بين الدول ذات النظم الاجتماعية المختلفة، اخذت بعض المعايير الاساسية لتلك العلاقات، مثل احترام الاستقلال والسيادة، والمساواة، والسلامة الاقليمية، والامتناع عن استعمال القوة او التهديد باستعمالها، وعدم التعرض للشؤون الداخلية، تطبق على نطاق أوسع وتقام على أسس أوطد . وقد كان لسياسة الانفراج دورها الحاسم في الاتجاه نحو التسوية السياسية للمنازعات في كثير من بقاع العالم . وتجرى الآن مفاوضات فعالة بشأن عدد من المشكلات الدولية المعقدة .

لقد شهدت الأعوام الأخيرة عقد وسريان اتفاقات دولية هامة تحد من نطاق سباق التسلح، من بينها معاهدة موسكو لحظر التجارب النووية في الجو والفضاء الخارجي وتحت سطح الماء، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وغيرهما . كما ان الاتفاقية المتعلقة بحظر استحداث وانتاج

وتخزين الأسلحة البكتيريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وبتدمير هذه الأسلحة ، وهي اتفاقية وقّعتها اكثر من ١٠٠ دولة ، قد حظيت باعتراف دولي واسع النطاق .

وتمثل الاتفاقات المعقودة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بشأن منع الحرب النووية والحدّ من الأسلحة الاستراتيجية والحد من التجارب النووية الجوفية مساهمة هامة في تعزيز السلم والتحكم في سباق التسلح .

وهناك تدابير ملموسة أخرى للحد من التسلح هي الآن محل مناقشة فعالة ، من بينها تدابير ترمي الى خفض القوات المسلحة والأسلحة عامة في اوروبا الوسطى .

بيد انه لم يتيسر بعد وقف سباق التسلح كلية . فالدول لا تزال تنفق مبالغ هائلة لتحسين الأسلحة وتعزيز اعتدتها الحربية . وثمة خطر حقيقي يهدد بأن تستخدم انجازات العلم والتكنولوجيا في استحداث أنواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل وابتكار وسائل جديدة لشن الحرب .

ويرى الاتحاد السوفياتي ان الظروف الحاضرة تتطلب تركيز نشاطات الأمم المتحدة على دراسة طرق ووسائل دعم العمليات الايجابية التي يشهدها عالم اليوم والتوسع في الأخذ بها ، ومساندة الانفراج السياسي بالانفراج العسكرى ، وتحقيق نتائج ملموسة جديدة في مجال الحدّ من سباق التسلح ونزع السلاح .

ويعتقد الاتحاد السوفياتي ان حظر الأعمال الرامية الى التأثير في البيئة والمناخ للأغراض العسكرية وغيرها من الأغراض التي تتنافى مع صيانة الأمن الدولي ورفاهية الانسان وصحته يعتبر خطوة هامة في ذلك الاتجاه .

ان البشرية تسعى منذ قرون عديدة لاكتشاف طريقة يؤثر بها على عناصر الطبيعة بطريقة ايجابية ويخفف من وطأة الآثار الوخيمة التي تحدثها الكوارث الطبيعية . وفي الوقت الحاضر ، تضطلع كثير من الدول ، وقد وضعت في اعتبارها هذا الهدف ، ببحوث علمية وأنشطة عملية ترمي بها ، مثلا ، الى انتاج المطر الصناعي وتبديد السحب والخ . وينبغي بالطبع تشجيع الأنشطة المبذولة في هذا المجال من أجل تحقيق أهداف سلمية بنّاءة والترحيب بتلك الأنشطة بكل طريقة . الا أن نتائج هذه البحوث يمكن استخدامها كذلك في أغراض حربية هدّامة ، مما يجعلها تشكل خطرا شديدا على السلم العالمي ورفاهية الانسان وصحته .

وثمة ضرورة ملحّة لوضع وعقد اتفاقية دولية تحرّم من الناحية القانونية الأعمال الرامية الى التأثير في البيئة لأغراض عسكرية . ويمكن تأمين الالتزام بأحكام مثل هذه الاتفاقية عن طريق اتخاذ كل دولة ، وفقا لاجراءاتها الدستورية ، تدابير تحظر الأنشطة المخالفة للاتفاقية ، وكذلك عن طريق التشاور والتعاون فيما بين الدول ، وخاصة في اطار الأمم المتحدة . ان عقد هذه الاتفاقية لن

يشكل فقط تدبيرا يحدّ من نطاق سباق التسلح ، بل سيكون أيضا وسيلة هامة للمحافظة على البيئة . وسيعود ذلك بالخير على دول العالم كلها بلا استثناء وعلى الشعوب كافة .

وغني عن البيان ان هذا الاتفاق لن يترتب عليه بأية صورة من الصور تقييد البحوث العلمية والأنشطة العملية الرامية الى تغيير الأحوال الطبيعية من أجل تلبية الحاجات السلمية للدول على وجه يعود بالنفع على البشرية .

ان اتخاذ الجمعية العامة لقرار يوافق على فكرة عقد اتفاق واسع النطاق لحظر الأعمال الرامية الى التأثير في البيئة والمناخ للأغراض العسكرية وغيرها من الأغراض التي تتنافى مع صيانة الأمن الدولي ورفاهية الانسان وصحته ، واعداد مشروع اتفاق دولي في هذا الشأن ، سيؤديان بكل تأكيد الى رعاية مصلحة تعزيز السلم ويسهمان اسهاما كبيرا في خدمة قضية وقاية البشرية من خطر استخدام وسائل جديدة لشنّ الحرب ، كما أنهما سيخدمان مصلحة الحدّ من سباق التسلح ونزع السلاح .

وأكون ممتنا لسيادتكم لو تفضلتم باعتبار هذه الرسالة مذكرة ايضاحية طبقا للمادة ٢٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة للأمم المتحدة ، وباصداره في شكل وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة للأمم المتحدة .

(توقيع) أ . غروميكو
وزير خارجية اتحاد الجمهوريات
الاشتراكية السوفياتية

— — — — —